http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2235) السنة التاسعة - الأحد (28) آب 2011

أكد تعرض البعض لتهديدات بالاعتقال والتصفية الجسدية من "نواب فاسدين"

منسق للمالكي: ابتزاز المفتشين أضعف نشاطهم

□ بغداد/ المدى

أرجع منسق رئيس الوزراء نوري المالكي لشؤون مكاتب المفتشين العامين، أمس، أسباب انخفاض أداء مكاتب التفتيش في الوزراء إلى الابتزاز الذي يتعرضون له من قبل نواب "فاسدين" لديهم اتصالات مع جماعات تجارية مشبوهة.

وقال عادل محسن لوكالة كردستان للأنباء إن "سبب انخفاض أداء مكاتب المفتشين العامين في الوزارات يعود إلى ابتزاز بعض النواب الفاسدين والذين لديهم اتصالات مع جماعات تجارية مشبوهة تحاول تنفيذ مشاريع يشوبها الفساد المالي والإداري". وأضاف أن "المفتشين العامين يتعرضونٍ لتهديدات مستمرة بالاعتقال والعزل وأحياناً بالتصفية الجسدية من قبل نواب بارزين متهمين بالفساد المالي". وأوضح محسن أن "بعض أعضاء مجلس النواب يحاولون إضعاف دور مكاتب المفتش العام من خلال تهميشهم وعدم منحهم صلاحيات كافية لملاحقة المفسدين من كبار الموظفين في الوزارات الحكومية".

وأعلنت لجنة النزاهة النيابية الأحد الماضي عن إحالة ثلاثة ملفات فساد إلى هيئة النزاهة والمحكمة الاتحادية تتعلق بوزارات الخارجية والتربية والدولة لشؤون الأهوار.

وأشار محسن إلى أن "عدداً كبير من أعضاء مكاتب المفتشين العامين يفكرون بالاستقالة من مناصبهم بسبب المضايقات التي يتعرضون لها من قبل بعض أعضاء مجلس النواب". وعلى صعيد ذي صله، قال النائب عن دولة القانون إبراهيم الركابي إنّ " الكثير من المسؤولين لا يمتلكون شهادات الابتدائية أو المتوسطة". وأضاف في تصريحات صحفية أنّ "الكثير من المسؤولين في مؤسسات الدولة يمتلكون شهادات مزورة، ولا يمتلكون الأهلية والخبرة التي تمكنهم من تبوّء مثل هكذا مناصب".وبين الركابي أنّ "هناك الكثير من الثغرات في الكثير من مؤسسات الدولة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا"، داعياً لجنة النزاهة النيابة إلى أنّ "التحقيق بشكل ميداني في جميع مؤسسات الدولة للتأكد من صحة الشهادات التي تم تسليمها من قبل المسؤولين". وأشار إلى أنّ "هناك من وصل إلى مجلس النواب والحكومة من خلال النظام الانتخابي أو العشيرة وليس عن طريق استحقاقه العلمي والمهني والأكاديمي". ودعا الركابي لجنة النزاهة إلى أن "تكون لديها آلية وخطط في التعامل بحزم وصرامة مع ملفات الفساد المالي والإداري وأن تعلن أسماء الفاسدين بعد الانتهاء من التحقيق".

واعتبر النائب عن دولة القانون أنّ "عدم كشف ملفات الفساد يعد تواطؤا وهو أكبر من الفساد"، مضيفاً أنّ "الفساد المالي والإداري هو من يعطل عجلة الحكومة والتقدم والتنمية".

نائبة: الأموال صرفت بأسماء هيئة الرئاسة

النجيفي يرد على اتهامات الفتلاوي: "العيدية" صرفت للعوائل المتعففة

□ بغداد/ المدى

أصدر مكتب رئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، بيانا حول تصريح النائبة حنان الفتلاوي بخصوص توزيع المبالغ المادية.

وذكر المكتب في بيان تلقت "المدى"، نسخة منه انه بناءً على قرار هيئة رئاسة مجلس النواب العراقي تقرر تكليف مكاتب مجلس النواب في المحافظات بتوزيع مبالغ مادية على العوائل المتعففة في شهر رمضان وعيد الفطر المبارك وليس كما صرحت النائبة حنان الفتلاوي كونها مكافئات صرفها رئيس مجلس النواب لنفسه ولنائبيه، علماً أن جميع المبالغ تصرف بموجب وصولات رسمية وخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية، بالإضافة إلى أن أغلب النواب ساهموا بترشيح العوائل المتعففة والمستحقة في محافظاتهم. وأضاف البيان "بدوره سيقوم رئيس مجلس النواب بمقاضاة النائبة الفتلاوي على خلفية تصريحاتها غير المسؤولة والتي أرادت بها الإساءة إلى شخص النجيفي ونائبيه والتشكيك بنزاهتهم من خلال مطالبة لجنة النزاهة بمحاسبتهم". واعتبر أن النائبة أرادت بتصريحها هذا، تسييس المقاصد النبيلة والنية الطيبة واستغلال معاناة العوائل العراقية في ظل ارتفاع الأسعار وعجزهم عن رسم الفرحة على وجوه أطفالهم لتتاجر بها في سبيل الحصول على مكسب سياسي ودعاية إعلامية في الوقت الذي كان حرياً بها أن تبارك هذه المبادرة الطيبة وتساهم فيها من أجل التخفيف من أعباء العراقيين وفرحة الأطفال. بالمقابل، أفادت الفتلاوي، بامتلاكها "وثائق تؤكد تخصيص هيئة رئاسة مجلس النواب مبلغ ٣٥٠ مليون دينار بشكل سري ودون إطلاع أعضاء المجلس بدعوى مساعدة الأسر المحتاجة"، مجددة مطالبتها بفتح تحقيق في القضية. وقالت الفتلاوي في تصريح صحفي إن "هيئة رئاسة مجلس النواب خصصت ٣٥٠ مليون دينار لرئيس المجلس ونائبيه بشكل سري ودون إطلاع أعضاء المجلس بدعوى مساعدة الأسر المحتاجة".وجددت الفتلاوي مطالبتها بـ"فتح تحقيق"، ودعت "رئاسة مجلس النواب إلى أن تكون أكثر موضوعية وأن تتعامل مع الدور الرقابي للنائب من منطلق الشفافية والموضوعية أكثر بدلا من شخصنة الأمور والمطالبة بالتحقيق مع النائب". وأكدت النائبة عن ائتلاف دولة القانون دعمها "لأي جهد تجاه الفقراء والمتعففين من قبل رئاسة مجلس النواب إن كانت بشكل شفاف وعلني وبإطلاع أعضاء المجلس"، لافتة إلى أن "تلك الأموال قد صرفت بأسماء أعضاء هيئة الرئاسة المكونة من رئيس المجلس ونائبيه".

وأشارت الفتلاوي إلى أن "تلك الأموال قد صرفت دون علم النواب كما لم يتم وضع آلية للصرف أو حتى تحديد الفئات المشمولة"، لافتة إلى أن "رئاسة المجلس لم تلجأ إلى المؤسسات المعنية بالفقراء وارتأت توزيع تلك الأموال على الفقراء في المحافظات التي يمثلها أعضاء هيئة الرئاسة في حال كانت الأموال قد صرفت فعلا للفقراء".

كتابة على الحيطان

سلامات فرزات

حين يخاف الموت من الكاريكاتير

■ عامر القيسي

دائما تؤكد الحكومات العربية تحديدا خوفها وهلع أجهزتها الأمنية المدججة بكل أشكال الموت الذي ينبثق من حركاتها، ليس للراغبين بإلغائها، وإنما للشبهة على مثل هذه الرغبات. السلطة البعثية في سوريا لا تخاف فقط من شجعان الحارات والشباب المنتفضين على الجور والاستبداد وقمع الحريات من اجل كرامتهم الإنسانية، إنها تخاف أيضا من الكاريكاتير، هذا الفن النبيل الذي يعبر عن جوانية ابن الشارع تجاه أنظمة الموت بطريقة ساخرة، تحط من شخصية جنرالات الموت التي تستأسد على الجماهير العزلاء!

علي فرزات واحد من الفنانين الذي لم يحن رأسه لريح الدكتاتورية الهوجاء، ولم يعلن عن ثمن لخطوطه الساخرة المفعمة بكوميديا الحياة السوداء التي خلقتها أنظمة من طراز صدام والقذافي وعلي صالح وحسني مبارك وزين العابدين والأسد أبا وابنا، والقائمة تطول في منطقة تلتهب بالدكتاتوريات وانتفاضات الجماهير المهمشة!

خطوط فرزات كانت تسخر بقوة وجرأة من الذين يسخرون ويستخفون بحياة شعوبهم. فرزات لم يحمل السلاح تجاه شبيحة نظام الأسد، وهم النسخة البعثية السورية من فدائيي صدام، ولم يزاحمهم على كرسي أو منصب، بكل بساطة لقد كان هو كما ينبغي أن يكون، فنانا وكائنا حالما بعالم آخر لا وجود فيه لرسل الموت ومنظريه وناشريه في الأزقة والأرصفة والزنازين السرّية. نعم بكل بساطة كان سلاح فرزات قلما صغيرا يعبّر فيه عن تطلعات شعوب صادرت الأنظمة المستبدة منها كل شيء ولم تترك لها من خيار آخر غير خيار الإجابة على السؤال الأبدي "الحرية أو الموت"!. وهذا اخطر الأسلحة وأكثرها رعبا لمثل هذه الأنظمة.

أخافتهم رسومه الكاريكاتيرية، فاختطفوه وهم مرتعبون، لأنهم بكل وضوح لم يعلنوا عن شخصيتهم خشية من الفضيحة التي لا تسترها بيانات النكران. "ملثمون" من هم الملثمون إن لم يكونوا ملثمي السلطة الذين يمتلكون القدرة على الاختطاف والإخفاء وتكسير الأصابع التي أرعبتهم، من هم الملثمون الذين يستطيعون أن يفلتوا من ١٦ جهازا للأمن ترعى راحة الأسد وعائلته وبعثا هو الجهاز السابع عشر؟! لكنهم لغبائهم لم يدركوا، شأنهم شأن بقية الأنظمة العفنة المتسترة بالأكاذيب والبيانات الجوفاء، إن قدرتهم تتوقف عند حدود تكسير أصابع فرزات وإنهم أعجز من أن يكسروا إرادة فنان حقيقي اختار طريق الشعب وخياراته وتطلعه للمستقبل الكريم.

حين اختاروا فرزات، فقد اختاروا الكشف الأكثر سطوعا لفضيحتهم المدوية في قتل كل عناصر الحياة القادرة على أن تخلق الحلم والأمان واستعادة الحرية المفقودة. استطاعوا أن يكسروا أصابعه النحيلة المباركة النبيلة العاشقة للحرية والانعتاق من جسد الموت اليومي، لكنهم لن يستطيعوا أن يلغوا وجود أصابعه وأفكاره إلا بإلغائه من الحياة، والمشكلة عندهم في هذه القضية إن رحيل المبدعين لن يوقف امتداد أفكارهم وأحلامهم على مساحة الوطن كله، أي وطن كان!

الناس العاشقة للحرية في سوريا الضاجّة بها شوارع الوطن المبتلى بالبعث والعبث، لن ينسوا أبدا

ونحن معهم كاريكاتير فرزات ممسكا برأس الأسد ومن خلفه الجماهير ليجبره على أن يقرأ يافطة كبيرة في أعلى المشهد "مبنحبك يا بشار"!

سلامات علي فرزات وليذهب الطغاة إلى قاع الجحيم إن وجد لهم مكان!!

أعلام

ريسان: تظاهرة الصدريين لتوجيه الحكومة

■ أكد النائب عن تيار الأحرار التابعة للتيار الصدري عبد الحسين ريسان أن الحكومة ليست لديها الإمكانية أن تراوغ الشعب على سوء الخدمات والتظاهرة المليونية ستوجه عملها، مشيرا إلى أن الوجود الأميركي وراء تردي وضع البنى التحتية. وقال ريسان: "إن زعيم التيار دعا إلى تظاهرة بعد إنهاء عطلة العيد للمطالبة بعدم تمديد الاتفاقية الأمنية واستعراض كل ما قدمته الحكومة في الفترة الماضية"، مشيراً إلى أن الأميركان هم السبب في تردي الخدمات. وأضاف أن هذه التظاهرة ستزيد من توجه الحكومة إلى الشعب لتقديم أفضل الخدمات تاركة الخلافات السياسية.

البياتي: أزمة بين مكونات التحالف الوطني

■ أكد النائب عن التحالف الوطني محمد البياتي أنّ "الانفراد بالعملية السياسية سيتحول إلى أزمة فعلية بين الائتلاف الوطني ودولة القانون". وقال إنّ "الخلاف بين دولة القانون والائتلاف الوطني ليس بالخلاف الأساسي لكن ربما سيتحول إلى أزمة في حال استمراره، لاسيما وأنّ الائتلاف الوطني ودولة القانون هم من شكلوا التحالف الوطني". وأضاف أنّ "هناك عدم اتفاق على رؤية موحدة حول إدارة الحكومة، ولا يوجد اليوم مفهوم للشراكة الوطنية بين الكتل السياسية وليست هناك تعاريف واضحة لمبدأ الشراكة، وكيفية حل هذه الأزمة هي سبب المشكلة".

المنصوري: الخطط الأمنية بيد الأميركان

■ قال عضو التحالف الوطني حسين المنصوري إن الخطط الأمنية هي بيد القوات الأميركية التي تحركها كيف ما تشاء.وأضاف المنصوري في تصريح صحفي أن القوات الأمنية العراقية لا يمكنها السيطرة على الخروقات الأمنية التي يذهب ضحيتها المئات من المواطنين الأبرياء لان جميع الخطط الأمنية هي بيد القوات الأميركية التي تحركهم كيف ما تشاء على اعتبار أنها المستفيدة من هذه التفجيرات لتمديد بقائهم في العراق. وأشار إلى أن "عودة مسلسل التفجيرات نتيجتها وجود الخرق الأمني داخل القوات الأمنية من قبل عناصر تنظيم و الدول المجاورة".

كان يعتقد باستمرار حرب الـ٢٠٠٣ طويلاً

صدام لم يكن مقتنعاً بجدية واشنطن في إسقاطه

□ عن : أفكار عن العراق

في بداية حرب العراق كانت هناك نظرية عامة لدى المعلقين الأميركان بان صدام حسين قد خطط للأعمال المسلحة قبل إسقاطه عن الحكم في ٢٠٠٣.

فالمقاتلون غير النظاميين كانوا في كل مكان يهاجمون قوات التحالف خلال هجومها، و الأسلحة تنتشر في كل البلاد ، و ادعى الأميركان بان الأعمال المسلحة يقوم بها العسكريون السابقون و البعثيون ... الخ. مع ذلك فقد عثر الأميركان على آلاف الوثائق وقامت بالتحقيق مع صدام قبل حكمه بالإعدام من قبل محكمة عراقية.

هذه المعلومات تم حفظها في (مشروع المنظور العراقي)، و قد وجد أن صدام لم يخطط أبدا لخوض حرب غير نظامية مع الأميركان لأنه لم يكن يعتقد بان واشنطن ستسقطه حتى آخر لحظة من أيامه في السلطة.

من الفترة ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦ كانت هناك تقارير أميركية كثيرة تدعي بان صدام كان قد خطط للاستمرار بالقتال مع الأميركان بعد إسقاطه عن السلطة. ففي مقالة لمجلة (نيوزويك) لشهر تموز ٢٠٠٣ ادعت العثور على أمر من المخابرات العراقية للقيام بأعمال نهب عقب الحرب، كما أبلغت وكلاءها بمهاجمة مصانع الطاقة و اغتيال رجال الدين و خلق فوضى عامة في البلاد. اعتقدت المجلة بان ذلك يعتبر دليلا بان صدام أعطى أوامره للقيام بالأعمال المسلحة برغم أنها ذكرت أن الوثيقة لم يتم التحقق منها. وفي تشرين الأول كتبت المجلة موضوعا آخر اقتبست فيه من بعض المحللين قولهم بان صدام قد خطط لهذه الأعمال قبل الحرب. في الشهر نفسه تم نشر معلومات (مجموعة مسح العراق)، تقول بان صدام قرر الاستمرار بالقتال بعد سقوط نظامه، و استخدمت دليلا على ذلك بان الجيش العراقي كان يوزع الأسلحة في كل البلاد من نيسان ٢٠٠٢ لغاية كانون الثاني ٢٠٠٣ . بعد شهرين، ادعت (أنباء الولايات المتحدة و تقارير العالم) بان تقارير المخابرات الأميركية تشير إلى الشيء نفسه. و اقتبست من تقرير في ٢٠٠٢ كتبته (قوة واجب العمليات الخاصة المشتركة للبنتاغون) يقول إن صدام كان قد أمر بتدريب أكثر من ألف ضابط من المخابرات و الاستخبارات و الأمن العامة على الحرب غير النظامية. و في كانون الأول ٢٠٠٤ قالت دائرة (تخمينات وكالة مخابرات الدفاع) بان صدام خطط للاستمرار بالقتال، و هذا هو سبب مسؤولية عناصر النظام، مثل فدائيي صدام و المخابرات و القوات الخاصة و الحرس الجمهوري و أعضاء حزب البعث، عن اغلب الهجمات في البلاد. في شباط ٢٠٠٥ سردت النيوزويك قصة أخرى عن قيام صدام بإخفاء ملايين الدولارات و الأسلحة في البلاد استعدادا لحرب الشوارع، و ادعت بان صدام قد اصدر في تموز ٢٠٠٢ توجيها إلى قواته لاستدراج أميركا إلى معارك غير نظامية، أعقب ذلك أمر لنشر الفوضى في البلاد من خلال تدمير البنية التحتية و نهب الدوائر الحكومية.

في أيلول ٢٠٠٥ ظهرت قصة في (التايم) بان صدام التقى في نيسان ٢٠٠٣ بنائبه عزت الدوري و بعض المكتب العسكري محمد يونس الاحمد و بأفراد من المخابرات في بغداد و طلب منهم تنظيم إتباعهم لمقاومة الأميركان. بعد ذلك افترضت المخابرات الأميركية بان صدام بدأ من خلال مكتبه العسكري بتنظيم هذه الخلايا لغرض تمويل و إمداد المسلحين، وليس من المصادفة أن يتنافس الدوري و الأحمد على زعامة الحزب بعد سقوط صدام. و أخيرا تم نشر (حالة الحرب) لجيمس رايزن التي تضمنت قصة عن اعتقاد وكالة المخابرات الأميركية بان صدام قد أخفى الأسلحة وفتح الباب لاستخدام مفجرات العبوات قبل ٢٠٠٣. كذلك اعتقدت القوات الأميركية بان صدام و ولديه عدي وقصي كانوا ينظمون القتال شخصيا بعد سقوط الحكومة. بعد مقتل عدي و قصي في الموصل في تموز ٢٠٠٣، و عندما القي القبض على صدام في كانون الأول، سارع الجيش الأميركي بالادعاء بان ذلك سينهي الأعمال المسلحة. هذا جزء صغير مما كان الأميركان يكتبونه عن بدايات الحرب في العراق.

في آذار ٢٠٠٦ ألغيت كافة هذه النظريات من قبل مشروع المنظور العراقي، حيث قام المشروع بدراسة آلاف الوثائق التي عثر عليها و المقابلات مع كبار مسؤولي حزب البعث من ضمنهم صدام نفسه، فلم يجد دليلا بان صدام كان يريد استمرار القتال بعد سقوطه. بل على العكس، فصدام لم يكن يصدق بان الولايات المتحدة ستصل للعراق أساسا وحتى بعد أن وصلت فانه اعتقد أن ذلك سيكون صراعا محدودا لا يزحزحه عن السلطة. وجد المشروع أن صدام و كبار مسؤوليه يختلفون عما كان يعتقد الأميركان. أولا لم يكن صدام يعتقد بان الولايات المتحدة لديها الرغبة في إسقاطه.

القليل من كبار العسكريين العراقيين اعتقدوا بان الهجوم الاميركي سيكون مثل حرب الخليج عام ١٩٩١ حيث نفذت الولايات المتحدة حملة جوية مكثفة ثم غزت الجنوب لكنها لم تصل الى بغداد . في ٢٠٠٢ عندما زادت واشنطن و لندن من ضغطها الدولي على بغداد، اعتقد صدام بان فرنسا وروسيا ستوقفان قرارات الأمم المتحدة التي خولت استخدام القوة، ذلك لأن العراق كان قد كون علاقات اقتصادية قوية مع كلا البلدين منذ التسعينات في محاولة لإفشال عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت بعد حرب الخليج. اعتقد صدام انه حتى لو جاءت الولايات المتحدة فان القوات العراقية قوية يمكنها ان تكبد الأميركان خسائر كبيرة ما يجعل الرئيس بوش يوقفها.

من السهل أن نفهم لماذا يعتقد الكثيرون بان صدام قد خطط للأعمال المسلحة. فمن خلال مشاركة العديد من اعضاء النظام السابق في القتال ، من السهل الاعتقاد بان صدام كان وراء كل ذلك. كما أن هناك دليلا كبيرا يدعم الاعتقاد بان مستودعات السلاح كانت من اجل استخدامها من قبل المليشيات العراقية. إلا أن اللقاءات مع صدام و قيادته و آلاف الوثائق التي عثر عليها تثبت عكس ذلك . كان صدام يعتقد أن الأميركان لن يسقطوه لذا فليس هناك سبب لكي يخطط لحرب شوارع. لقد تمسك بهذا الرأي حتى النهاية، و يدعم ذلك المنافقون الذين يحيطون به الذين كانوا يخفون عنه الأنباء السيئة. ان قراءة صدام للتاريخ جعلته يعتقد بان الولايات المتحدة لا تشكل تهديدا حقيقيا، و أن التخطيط لمستقبل لا يكون فيه قائدا للعراق لم يكن يخطر بباله.

■ ترجمة: المدى